

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

The impact of the insurance sector on the mitigation of the effects of natural and technical disasters in Algeria under social responsibility

ط.د / سالم عابد¹، د / بلهاشمي امينة²

PHD.Salem Abed¹, Dr. Belhachemi Amina²

¹ مخبر هندسة التنمية المستدامة، مسؤولية الجامعة، والاندماج الاجتماعي

oran2.dz-salem.abed@univ

جامعة محمد بن أحمد/وهران 2، الجزائر،

² مخبر هندسة التنمية المستدامة، مسؤولية الجامعة، والاندماج الاجتماعي

aminabelhachemi@outlook.fr

جامعة محمد بن أحمد/وهران 2، الجزائر،

تاريخ النشر: 2025/03/21

تاريخ القبول: 2024/12/26

تاريخ الاستلام: 2024/10/10

جميع الحقوق محفوظة. هذا المستند هو ملكية خاصة ولا يمكن استخدامه أو توزيعه دون إذن مسبق من المؤلف.

ملخص: تؤكد من خلال هذه الدراسة على مساهمة المسؤولية الاجتماعية بشكل إيجابي في تعزيز تأثير قطاع التأمين على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر، وتحسين أدائه من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعكس قيم القطاع وتلبي احتياجات المجتمع الجزائري. تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: فهم دور قطاع التأمين وتجديد مجالات تدخله الممكنة. واقتراح توصيات لتعزيز دوره في تخفيف آثار الكوارث الطبيعية والتقنية، والعلاقة المعقدة بينها. وتتجسد أهمية هذا الموضوع أيضا في كون الدراسة ذات طابع استراتيجي إذ يمكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستقرار الاقتصاد والمجتمع في البلاد.

كلمات مفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التأمين، الكوارث الطبيعية والتقنية.

تصنيفات JEL: M14، G53، G28

Abstract: Through this study, we emphasize the contribution of social responsibility positively to enhancing the impact of the insurance sector on mitigating the effects of natural and technical disasters in Algeria, and improving its performance through a set of measures that reflect the values of the sector and meet the needs of Algerian society. This study aims to achieve the following objectives: understanding the role of the insurance sector and identifying its possible areas of intervention. And propose recommendations to strengthen its role in mitigating the effects of natural and technical disasters, and the complex relationship between them. The importance of this topic is also reflected in the fact that the study is of a strategic nature, as it can contribute to the achievement of Sustainable Development Goals and the stability of the economy and society in the country.

Keywords: Social responsibility; insurance; natural and technical disasters.

JEL Classification Codes: M14, G53, G28

¹المؤلف المرسل: سالم عابد ، الإيميل: oran2.dz-salem.abed@univ

1-المقدمة:

يرتبط ال إنسان بالأرض منذ القدم، ولكن فكرة الملكية لم تكن معروفة في العصور القديمة. ومع تطور المجتمع، أصبح ال إنسان يمتلك العقار والمنقول. جعل هذا التطور الإنسان في حالة قلق مستمر على ممتلكاته، بسبب كثرة الأخطار التي تهددها، مثل حرائق الغابات والفيضانات والزلازل المدمرة والأوبئة والحوادث الصناعية. هذه الأخطار جعلت المالك في حالة نفسية غير مستقرة وخوف دائم. ففكر في طرق توفر له الائتمان في ملكيته.

في البداية، كانت فكرة التأمين منبثقة من فكرة المقامرة. ولكن مع تطور المجتمع، تحولت الفكرة إلى التضامن و التكافل الاجتماعي. وأصبح التأمين نظامًا يهدف لتحقيق الامن من مختلف الأخطار التي تهدد حياة الإنسان في محيطه وممتلكاته. وعليه، يمكن القول أن الاعتماد على الوسائل الوقائية وحدها لا يكفي لمواجهة المخاطر الطبيعية والتقنية.

فقد شهدت الجزائر كوارث طبيعية تعد من الأكثر شدة وخطورة عبر الزمن. فخط الزلازل الذي يقطع الكرة الأرضية يمر بشمال الجزائر. نذكر من هذه الكوارث: فيضان الجزائر العاصمة عام 2001، الذي خلف 721 قتيلاً و320 جريحاً و116 مفقوداً و زلزال الجزائر العاصمة عام 1980، الذي خلف ضحايا كثرًا ودمر المدينة بالكامل و زلزال الأصنام عام 1999، الذي سجل 2632 حالة وفاة و8369 جريحاً و348 مفقوداً و زلزال بومرداس وتيزي وزو عام 2003، الذي خلف 2278 حالة وفاة و11450 جريحاً و1200 مفقوداً، وخسائر مادية قدرت بتهديم 23000 منزل و400 إلى 500 مؤسسة وفقد 30000 إلى 40000 منصب عمل. هذه الكوارث تؤكد أن المخاطر الطبيعية والتقنية يمكن أن تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. لذلك، فإن قطاعا التأمين وإعادة التأمين يعد وسيلة فعالة لحماية الإنسان من هذه الأخطار وهما القطاعان المعنيان بالدرجة الأولى بأمر تدبير وإدارة المخاطر وبالأخص منها الأخطار الطبيعية والصناعية والتقنية نظرا لخطورتها لا على المستوى البشري، الاجتماعي أو الاقتصادي. اما من منظور المسؤولية الاجتماعية، يلعب قطاع التأمينات دورًا مهمًا في المساهمة في التنمية المستدامة في الجزائر. وذلك من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والشركات والحكومات، مما يساعد على الحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للكوارث.

و يهدف موضوع دراسة تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

✧ فهم دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر.

✧ تحديد مجالات التدخل الممكنة لقطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية.

✧ اقتراح توصيات لتعزيز دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية.

إشكالية الدراسة:

فمن خلال ما سبق ذكره ارتأينا معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:
- كيف يمكن لقطاع التأمينات أن يلعب دورًا أكثر فعالية في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية؟
فرضية الدراسة:

وكإجابة أولية عن السؤال المطروح، نقترح فرضية التالية:

- يلعب قطاع التأمينات دورًا مهمًا في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر، من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والشركات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث.

ولكن، يمكن لقطاع التأمينات أن يلعب دورًا أكثر فعالية في التخفيف من آثار هذه الكوارث، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها: زيادة وعي الأفراد والشركات والحكومات بأهمية التأمين ضد الكوارث وتطوير المنتجات التأمينية التي تلبي احتياجات الأفراد والشركات والحكومات في مواجهة الكوارث وتعزيز التعاون بين قطاع التأمينات وقطاع الحماية المدنية والجهات الحكومية المختصة في مجال إدارة الكوارث.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الموضوع بناءً على ما سبق، فإن دراسة موضوع تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية تعد دراسة مهمة، حيث يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واستقرار الاقتصاد والمجتمع في البلاد.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة هذه المواضيع لما له من قدرة على تقديم صورة واضحة وتحليلية للنظرة ولو تقريبية عن تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية، فبواسطة الاعتماد على هذه المنهجية، يمكن أن تسهم دراسة موضوع تأثير قطاع التأمينات

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية في تحقيق مجموعة من الفوائد، منها:

تعزيز فهم دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية. تحديد مجالات التدخل الممكنة لقطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية.

اقترح توصيات لتعزيز دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية. بدءاً من المقاربة النظرية المفاهيمية وصولاً إلى الجانب التطبيقي، من خلال تحليل تصريحات هذه المجموعة من المختصين بالتأمينات الجزائرية، وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر. في حين سيتم الاعتماد على بيانات وبعض المقابلات مع مجموعة من المسؤولين في اختصاص قطاع التأمينات في الجزائر، وذلك استناداً إلى مجلة التأمين العربي، العدد 150، سبتمبر 2021، كمرجع لنا في تحليل تصريحات هذه المجموعة من المختصين بالتأمينات الجزائرية، وذلك من خلال دراسة حالة الجزائر، باستخدام منظور مختلف، ومن زاوية موضوع تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية، والتركيز على الجانب التطبيقي وعلى ضوء ما سبق يمكن إثراء البحث بالتطرق للنقاط التالية:

- دور المسؤولية الاجتماعية في تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر

- تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية

- تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث التقنية

- الدراسة العملية: تحليل البيانات والمعلومات من منظور الموضوع المدروس

2- المحور الأول: دور المسؤولية الاجتماعية في تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر

- إن مدلول مصطلح المسؤولية الاجتماعية ليس بسيطاً، ولا يقبل القياس على أسس دولية واحدة، وهذا يعود إلى البيئات المتغيرة والمختلفة من حيث حضارتها ودينها وسياساتها خاصة. هذا ما يفسر عدم وجود أبعاد للمسؤولية الاجتماعية خاصة، حيث ظهر وتطور هذا المدلول في بداية القرن العشرين، مع استخدامه لأول مرة عام 1923 من قبل شلدون، حيث صرح بالقول إن مسؤولية المؤسسات هي مسؤولية اجتماعية، وأشار إلى بقاء المؤسسات مرهوناً بالتزاماتها تجاه المجتمع. وفي عام 1947، بعد الحرب العالمية الثانية، تغير مدلول المسؤولية

الاجتماعية وأصبح بصورة واضحة، كما يعود الفضل في تطور نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى العالم (Carroll)؛ الذي وضع لها تصنيفاً خاصاً عرف بهرم (Carroll) لمسؤولية الاجتماعية، مع تقسيم المسؤولية الاجتماعية إلى أبعاد منها البعد الاقتصادي، والبعد الأخلاقي، والبعد القانوني، والبعد الخيري. كما أكد في القول بأن نجاح المؤسسات يجب أن ينشأ من وجود صلة بينها وبين المجتمع الموجود فيه، وأن تتفاعل مع العمل الجوهري الذي وجدت من أجله، لأنه مرتبط بما ينتظره المجتمع من دور مهم للمؤسسات الذي تقوم به مع تحقيقه في الوجود من قبلها. (إبراهيم، مجاهد، و الدويش، 2018 صفحة 48). حيث وضع (كارول) في هرمه أن للمسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل المؤسسات الرائدة في مجال الأعمال، وهي كما يلي. (عجيلات، 2011 الصفحات 25-26).

-المسؤولية الاقتصادية: يقصد بها الاستخدام الأفضل للموارد الموجودة لديها واستغلالها بصورة سليمة، من أجل إنتاج منتجات تحقق الأهداف المرجوة من طرف المؤسسات، كما تعتبر المسؤولية الاقتصادية من ضرورات المسؤولية الاجتماعية. (Carroll, 1991 ,

-المسؤولية القانونية: والتي تعني أن المؤسسات يجب أن تلتزم بالقوانين والأنظمة في جميع مجالات عملها (Sankar, Gomathi, Srinivasulu, 2014).

-المسؤولية الأخلاقية: وهي أن تأخذ المؤسسات في حسابها أثناء عملها، الأخلاقيات في جميع أعمالها، والالتزام الصارم بمنظومة الأخلاق والقيم للمجتمع.

-المسؤولية الخيرية: وتتمثل في النفقات والمساعدات التي تقدمها المؤسسات طوعاً، لخدمة المجتمع ودعم قضايا خيرية.

وعلى ضوء ما سبق من تعريف بالأبعاد الأربعة، يمكن القول إن "المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي طوعي من قبل المؤسسة تجاه الأطراف المعنية (أصحاب المصلحة والبيئة). وقد تم تصنيف مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أبعاد وفقاً للعالم كارول: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية".

ويتمثل دور المسؤولية الاجتماعية في تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر. حيث تبين أنها تلعب دوراً مهماً في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية، وذلك من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث (Loubergé, 2015). وتشمل هذه الحماية على سبيل المثال:

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

- تأمين الممتلكات ضد الكوارث الطبيعية والتقنية، مثل تأمين المنازل والمؤسسات والبنية التحتية.
 - تأمين الأشخاص ضد الكوارث الطبيعية والتقنية، مثل تأمين الحياة والتأمين ضد الإصابة.
 - تأمين الأعمال التجارية ضد الكوارث الطبيعية والتقنية، مثل تأمين المسؤولية المهنية والتأمين ضد تعطل الأعمال.
- وبالتالي، فإن قطاع التأمينات يمكن أن يساهم في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية من خلال:
- تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الكوارث.

تخفيف العبء المالي على الأفراد والمؤسسات والحكومات المتضررة من هذه الكوارث United Nations Office for Disaster Risk Reduction (2022).

1.2 تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية:

يُعد قطاع التأمينات أداة مهمة للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. فتوفر مؤسسات التأمين الحماية المالية للأفراد والمؤسسات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث، مما يساعد على التخفيف من العبء المالي على المتضررين، وتقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز خطط الاستجابة للكوارث.

2.2 أهمية قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية:

تُعد الكوارث الطبيعية من أخطر المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية، حيث يمكن أن تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية. وفي ظل الزيادة المستمرة في حدة هذه الكوارث، أصبح من المهم البحث عن سبل للتخفيف من آثارها (United Nations Office for Disaster Risk Reduction, 2021).

يلعب قطاع التأمينات دورًا مهمًا في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والمؤسسات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث. وتشمل هذه الحماية على سبيل المثال:

- تأمين الممتلكات ضد الكوارث الطبيعية، مثل تأمين المنازل والشركات والبنية التحتية.

- تأمين الأشخاص ضد الكوارث الطبيعية، مثل تأمين الحياة والتأمين ضد الإصابة.

- تأمين الأعمال التجارية ضد الكوارث الطبيعية، مثل تأمين المسؤولية المهنية والتأمين ضد تعطل الأعمال.

3.2 الآثار الإيجابية لقطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية:

يمكن تلخيص الآثار الإيجابية لقطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

- ✧ تخفيف العبء المالي على المتضررين: يُعد التخفيف من العبء المالي على المتضررين من أهم آثار قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. ففي حالة وقوع كارثة طبيعية، قد تتسبب في خسائر مالية كبيرة للأفراد والمؤسسات والحكومات. وفي هذه الحالة، يمكن لمؤسسات التأمين أن تساهم في تعويض المتضررين عن هذه الخسائر، مما يساعدهم على استعادة حياتهم وأعمالهم بشكل أسرع.
- ✧ تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية: بالإضافة إلى التخفيف من العبء المالي على المتضررين، يساهم قطاع التأمينات أيضًا في تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. فعندما يتم تعويض المتضررين عن خسائرهم، فإن ذلك يساعد على إعادة بناء الاقتصاد وإعادة تأهيل المجتمع بشكل أسرع.
- ✧ تعزيز خطط الاستجابة للكوارث: يمكن لقطاع التأمينات أيضًا أن يساهم في تعزيز خطط الاستجابة للكوارث. فمؤسسات التأمين لديها خبرة كبيرة في إدارة الأزمات، ويمكنها أن تشارك في التخطيط للاستجابة للكوارث الطبيعية من خلال تقديم المشورة والدعم اللوجستي. (International Association of Insurance Supervisors, 2023, pp25-26).

4.2 أهمية قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث التقنية:

الكوارث التقنية من أخطر المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية، حيث يمكن أن تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والبنية التحتية. وفي ظل الزيادة المستمرة في حدة هذه الكوارث، أصبح من الضروري البحث عن سبل للتخفيف من آثارها.

تشغل قطاع التأمينات دورًا مهمًا في التخفيف من آثار الكوارث التقنية، وذلك من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والشركات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث. وتشمل هذه الحماية، على سبيل المثال، تأمين الممتلكات ضد الكوارث التقنية، مثل تأمين المنازل والشركات والبنية التحتية ضد الحرائق والانفجارات والكوارث النووية. وتأمين الأشخاص ضد الكوارث التقنية، مثل تأمين الحياة والتأمين ضد الإصابة الناتجة عن الكوارث التقنية. وتأمين الأعمال التجارية ضد الكوارث التقنية، مثل تأمين المسؤولية المهنية والتأمين ضد تعطل الأعمال الناتج عن الكوارث التقنية.

5.2 الآثار الإيجابية لقطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث التقنية:

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

تمثل الآثار الإيجابية لقطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث التقنية في ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

- تخفيف العبء المالي على المتضررين: يُعد التخفيف من العبء المالي على المتضررين أحد أهم الآثار الإيجابية لقطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث التقنية. ففي حالة وقوع كارثة تقنية، قد تتسبب في خسائر مالية كبيرة للأفراد والشركات والحكومات. وفي هذه الحالة، يمكن لشركات التأمين أن تساهم في تعويض المتضررين عن هذه الخسائر، مما يساعدهم على استعادة حياتهم وأعمالهم بشكل أسرع.

- تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية: بالإضافة إلى التخفيف من العبء المالي على المتضررين، يساهم قطاع التأمينات أيضًا في تقليل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الكوارث التقنية. فعندما يتم تعويض المتضررين عن خسائرهم، فإن ذلك يساعد على إعادة بناء الاقتصاد وإعادة تأهيل المجتمع بشكل أسرع.

- تعزيز خطط الاستجابة للكوارث: يمكن لقطاع التأمينات أيضًا أن يساهم في تعزيز خطط الاستجابة للكوارث. فشرركات التأمين لديها خبرة كبيرة في إدارة الأزمات، ويمكنها أن تشارك في التخطيط للاستجابة للكوارث التقنية من خلال تقديم المشورة والدعم اللوجستي.

3. المحور الثاني: الدراسة العملية: تحليل البيانات والمعلومات من منظور الموضوع المدروس

- في إطار دراسة عملية حول تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية، اعتمدنا على جمع بيانات ومعلومات تم الحصول عليها عن طريق إجراء مقابلات مع مسؤولين في مؤسسات التأمين، وذلك بناءً على ما ورد في تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)" من مجلة "التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021.

1.3 المقابلات مع مسؤولين في مؤسسات التأمين : (الوردة في تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)" من مجلة "التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021).

- المقابلة الاولى /مع الأستاذ/ كمال مرامي -مدير التأمينات بوزارة المالية الجزائرية [الأستاذ/ كمال مرامي -مدير التأمينات بوزارة المالية الجزائرية] :الوردة في تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)" من مجلة "التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021، ص 40).

س: هل يمكنكم مدنا بأرقام المعاملات و التعويضات المدفوعة لشركات التأمين في الجزائر لعام 2020 ؟

ج: تبقى سنة 2020 ، سنة استثنائية و صعبة نظرا للأثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا Corvid 19 على أغلب النشاطات الاقتصادية التي تأثر نموها سلبًا. رغم هذه الوضعية الصعبة، تمكن سوق التأمين الجزائري من تسجيل رقم أعمال بلغ 137 مليار دينار جزائري(دج) منها 125 مليار دج خاص بالتأمين على الأضرار و 12 مليار دج خاص بالتأمين على الأشخاص. للتذكير، فقد بلغ رقم أعمال السوق الجزائري سنة 2019 ، 144 مليار دج. كما تمكن، خال سنة 2020 ، السوق الجزائري من دفع مبلغ تعويضات قُدر ب 62 مليار دج منها 57 مليار دج تخص التأمين على الأضرار لاسيما فرع تأمين السيارات حيث بلغ حجم التعويضات 38 مليار دج ما يعادل حصة 60 % من إجمالي التعويضات.

تعليق:

في سياق النقاش حول أرقام المعاملات والتعويضات المدفوعة لشركات التأمين في الجزائر لعام 2020، قدم المتحدث الأول معلومات مهمة حول هذا الموضوع.

من ناحية المعاملات، فقد بلغ رقم أعمال سوق التأمين الجزائري 137 مليار دينار جزائري (دج)، منها 125 مليار دج خاص بالتأمين على الأضرار و 12 مليار دج خاص بالتأمين على الأشخاص. هذا الرقم أقل من رقم أعمال السوق الجزائري لعام 2019، والذي بلغ 144 مليار دج، وذلك بسبب الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا COVID-19 على أغلب النشاطات الاقتصادية.

من ناحية التعويضات، فقد تمكن السوق الجزائري من دفع مبلغ تعويضات قُدر ب 62 مليار دج، منها 57 مليار دج تخص التأمين على الأضرار لاسيما فرع تأمين السيارات حيث بلغ حجم التعويضات 38 مليار دج ما يعادل حصة 60 % من إجمالي التعويضات.

بشكل عام، يمكن القول أن أداء سوق التأمين الجزائري في عام 2020 كان جيدًا بالنظر إلى الظروف الصعبة التي سادت العالم في ذلك العام. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين، خاصة في مجال التأمين على الأشخاص.

-المقابلة لثانية / مع الاستاذة / بن ميسية يوسف -رئيس الاتحاد الجزائري لشركات التأمين واعادة التأمين المدير العام للشركة الجزائرية للتأمينات" كات [الاستاذة / بن ميسية يوسف - رئيس الاتحاد الجزائري لشركات التأمين واعادة التأمين المدير العام للشركة الجزائرية

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

للتأمينات" كات [:] الوردية في تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030) من مجلة "التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021، ص 41).

س: نرجو إعطاء نبذة عن الإقبال عن التأمين على الكوارث الطبيعية، وما هي الإجراءات التي يمكن اتخاذها لزيادة انتشار التأمين ضد الكوارث الطبيعية بوجه خاص ؟

ج: الكوارث الطبيعية المأساوية التي تعرضت لها الجزائر - منها زلزال بومرداس في 2003 -و التي كبدت الدولة و المواطنين خسائر بشرية و مادية بالغة كانت سبب في وضع نظام تأميني للتعويض الأضرار الناجمة عن مثل هذه الكوارث.للتذكر فان الكوارث الطبيعية التي يغطيها هذا النظام التأميني هي الزلازل، الفيضانات، العواصف و انزلاق التربة، أما الأشخاص و الممتلكات الخاضعة للإلزام التأمين فهم أصحاب الممتلكات العقارية و أصحاب النشاطات التجارية و الصناعية. على الرغم من طبيعته الإلزامية لا يزال مستوى اشتراكات التأمين على الكوارث الطبيعية متواضعا ، حيث ان أرقام السنوات الثلاثة الأخيرة لا تظهر تطور في الاكتتاب ، بسبب عدد من العوامل بما في ذلك الافتقار إلى وسائل المراقبة. و يتراوح حجم مبيعات منتج التأمين على الكوارث الطبيعية، بن 5.5 مليار دينار و 5.9 مليار دينار، مسجلا بذلك ركود، خال السنوات من 2018 إلى 2020 ،. كما أن حصة سوق التأمين على الكوارث الطبيعية لا تتجاوز ٪ 4.5 من إجمالي سوق التأمين ضد المخاطر، مما يدل على قلة تعميم هذا التأمين، هذا و يقدر معدل انتشار المخاطر العقارية بنسبة ٪ 12.2 أما المخاطر التجارية والصناعية فقد بلغت ٪ 10.5 إن الافتقار في نشر الوعي التأميني بصفة عامة يشكل سبب ضعف الاكتتاب الطوعي، فضا عن نقص التعريف بهذا المنتج. ، بالإضافة إلى ذلك هناك نقص من حيث وسائل الرقابة لهذا التأمين الإلزامي، حيث يخضع للتدقيق فقط في حالات نادرة جدًا، مثل عمليات شراء ، بيع أو كراء العقارات.من اجل النهوض بهذا النوع من التأمين يجب على شركات التأمين أن تخلق ديناميكية مبيعات حقيقية، من خال وضع تسهيلات عند الاكتتاب والعمل على التواصل أكثر بالمواطن من اجل التحسيس، وذلك باستخدام التقنيات الجديدة. كما يجب القيام بحملات تكوينية واسعة للمكلفين بتسويق هذا المنتج على مستوى الشبكة التجارية و تحفيزهم. اما الدولة، من جانبها، يمكن أن تدعم هذا التأمين من خال تدابير تحفيزية وتسهيلات فيما يخص الضريبة من جهة و من جهة أخرى إيجاد ميكانيزمات جديدة للتطبيق و مراقبة إلزامية التأمين. كما أن مراجعة هذا النظام التأميني على أساس النتائج و التجربة المكتسبة منذ تقريبا 20 سنة أصبحت ضرورية. و مما لا شك فيه ان تعزيز

التأمين على الكوارث الطبيعية يستوجب جهود مشتركة بن كل من السلطات العمومية وشركات التأمين.

تعليق :

على الرغم من طبيعته الإلزامية، لا يزال الإقبال على التأمين على الكوارث الطبيعية في الجزائر متواضعًا. ويعود ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ضعف الوعي التأميني، ونقص وسائل الرقابة على هذا النوع من التأمين.

من أجل زيادة انتشار التأمين على الكوارث الطبيعية، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- جهود من جانب شركات التأمين: يجب على شركات التأمين أن تكثف جهودها لتوعية المواطنين بأهمية التأمين على الكوارث الطبيعية، وذلك باستخدام التقنيات الجديدة. كما يجب عليها تقديم تسهيلات عند الاكتتاب، وتحفيز المكلفين بتسويق هذا المنتج.
- جهود من جانب الدولة: يمكن للدولة أن تدعم التأمين على الكوارث الطبيعية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية، ووضع آليات جديدة لمراقبة إلزامية التأمين.

وبشكل عام، فإن تعزيز التأمين على الكوارث الطبيعية يستوجب جهودًا مشتركة من قبل كل من السلطات العمومية وشركات التأمين.

تعزيز التأمين على الكوارث الطبيعية يساهم في حماية المواطنين والممتلكات من الأضرار الناجمة عن هذه الكوارث. لذلك، من المهم أن تتضافر الجهود من أجل زيادة انتشار هذا النوع من التأمين في الجزائر.

-المقابلة الثالثة /مع الأستاذ / سامي توحوش-رئيس مجلس إدارة الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة [الأستاذ / سامي توحوش-رئيس مجلس إدارة الشركة الجزائرية الخليجية للتأمين على الحياة]:الوردة في تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)" من مجلة"التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021، ص52).

س: باعتبار شركتكم متخصصة في تأمينات الأشخاص، ما الذي ترونه ضرورياً لزيادة أقساط الحياة والتأمين الطبي؟ ألا ترون أن الظروف الحالية (الكورونا) تشجع على تقديم منتجات جديدة؟

ج : في نظرنا، الرفع من وتيرة نمو أقساط التأمين على الحياة في السوق الجزائري يرتبط بعاملين أساسيين، الأول يتعلق بالعمل على نشر الوعي و الثقافة التأمينية لدى الأفراد، و هو ما يتطلب مجهوداً مشتركاً من كل العاملين في سوق، تحت وصاية السلطات المعنية، لوضع برنامج مخطط متوسط و طويل الأمد، يشمل برامج توعية تبدأ من المدارس والجامعات، إلى

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

المؤسسات، لشرح أهمية و فوائد التغطية على مختلف الأخطار لحماية الشخص و عائلته، من جهة، و من جهة أخرى، تطوير المنتجات من طرف شركات التأمين لتكون الرد المناسب لمتطلبات الزبون الجزائري، أكانت منتجات كلاسيكية أو منتجات التأمين التكافلي. الثاني يتعلق بتفعيل السوق المالي الجزائري، و خلق أسواق و فرص استثمار مالية، مستقرة و تكفل متطلبات السيولة، للسماح لشركات التأمين بعرض منتجات توفير و احتياط و برامج تأمين على الحياة تلبي مطالب الزبون الجزائري، و تضمن النجاعة و الأمان الماليين. بطبيعة الحال، الجائحة الصحية العالمية التي سببها وباء "كورونا 19"، و التي تدوم منذ قرابة عامين، غيرت عدداً من المفاهيم في مجال التأمين على الحياة و التأمين الطبي، و خلقت احتياجات جديدة، و جب على شركات التأمين وضع حلول لها، و تقديم منتجات تلبي هاته المتطلبات. في هذا السياق و نظرا للوضعية الوبائية الحالية، قامت الشركة بتوسيع تغطيتها التأمينية و هذا بالتكفل بمختلف الأعباء الناجمة عن مصاريف العلاج لوباء COVID 19 أو دفع رأس مال في حالة الوفاة بالوباء. كما نعمل حالياً مع شركائنا على تطوير تغطيتنا للأخطار الوبائية.

تعليق:

في سياق النقاش حول زيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي في الجزائر، قدم المتحدث معلومات مهمة حول هذا الموضوع. عوامل زيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي يرى المتحدث أن هناك عاملين أساسيين لزيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي في الجزائر، هما:

- نشر الوعي التأميني: يجب العمل على نشر الوعي التأميني لدى الأفراد، وذلك من خلال برامج توعية تبدأ من المدارس والجامعات، إلى المؤسسات، لشرح أهمية وفوائد التغطية على مختلف الأخطار لحماية الشخص وعائلته.

- تفعيل السوق المالي: يجب تفعيل السوق المالي الجزائري، وخلق أسواق و فرص استثمار مالية مستقرة، للسماح لشركات التأمين بعرض منتجات توفير و احتياط و برامج تأمين على الحياة تلبي مطالب الزبون الجزائري، و تضمن النجاعة والأمان الماليين.

-بالإضافة إلى هذين العاملين الأساسيين، يرى المتحدث أن جائحة كورونا قد خلقت احتياجات جديدة في مجال التأمين على الحياة والتأمين الطبي، و جب على شركات التأمين وضع حلول لها، وتقديم منتجات تلبي هذه المتطلبات. ومن هذا المنطلق، قامت الشركة التي يمثلها المتحدث بتوسيع تغطيتها التأمينية، وذلك بالتكفل بمختلف الأعباء الناجمة عن مصاريف العلاج لوباء

COVID-19، أو دفع رأس مال في حالة الوفاة بالوباء. كما تعمل الشركة حاليًا مع شركائها على تطوير تغطيتها للأخطار الوبائية.

إن زيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي في الجزائر يتطلب جهودًا مشتركة من قبل كل من شركات التأمين والسلطات العمومية والمجتمع المدني. ويعد نشر الوعي التأميني وتطوير المنتجات التأمينية وتنشيط السوق المالي من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

في سياق جائحة كوفيد-19، استجابت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من الإجراءات الاستثنائية لمواجهة التحديات الصحية والاقتصادية الناجمة عن الوباء. شملت هذه الإجراءات مجموعة من القوانين والتعليمات التي غطت جوانب متعددة من الحياة اليومية، مثل فرض الحجر الصحي، وإصدار قانون رقم 20-03 لسنة 2020 الذي منح الحكومة صلاحيات واسعة لإدارة الأزمات الصحية، وتقديم تسهيلات اقتصادية، وتوسيع التغطية الصحية، وإطلاق حملات توعية، وتشديد الرقابة الصحية على الوافدين، وتنظيم الأنشطة التجارية. هدفت هذه الإجراءات، وإن كانت استثنائية، إلى حماية الصحة العامة ودعم الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه الجائحة غير المسبوقة (وزارة الصحة، 2020).

2.3 الجداول مع التعليق :

-حيث لدينا الجدول الأول يوضح توزيع أقساط التأمين حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2019 و 2018. ويوضح الجدول الثاني توزيع مطالبات التأمين (التعويضات) حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2018 و 2019.

الجدول رقم1: توزيع أقساط التأمين حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2018 و 2019

العملة: مليار دينار جزائري

الفروع	2018	2019	2020	نسبة التطور % 2019 / 2018	نسبة التطور % 2020 / 2019
تأمين المركبات	69,033.59	69,195.08	62,805.52	0.2	-9.2
تأمينات الحريق والمسؤولية	46,660.88	51,698.67	52,368.90	10.8	1.3

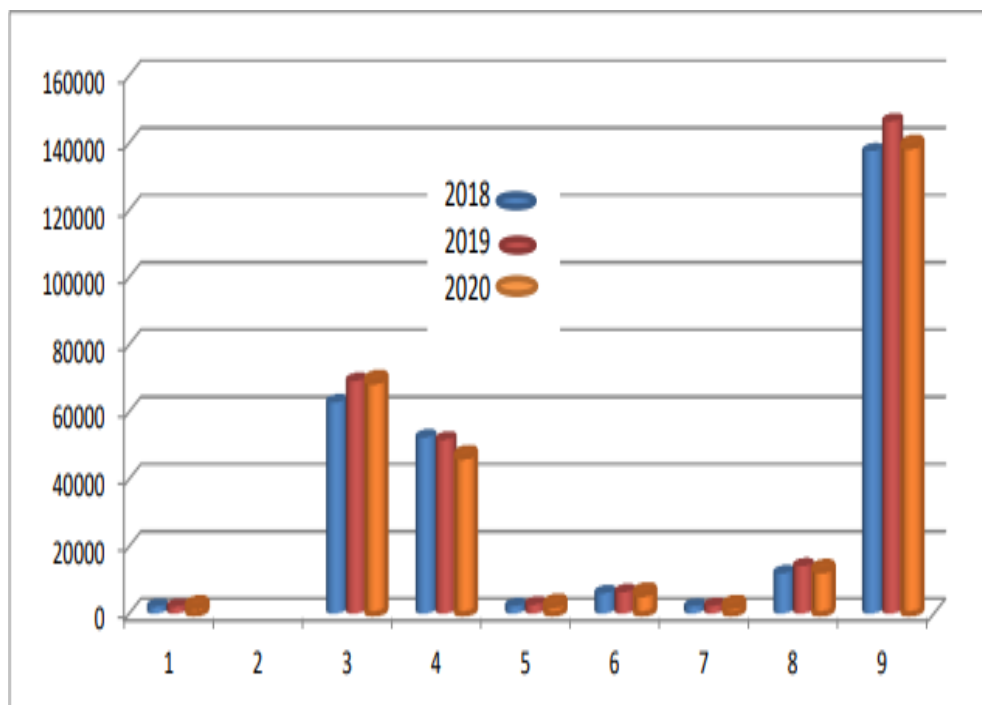
تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

التأمين الزراعي	2,473.98	2,684.52	2,207.91	8.5	-17.8
تأمين النقل	5,847.15	6,374.76	6,047.82	9	-5.1
تأمين الائتمان	2,153.38	2,286.15	2,079.73	6.2	-9
تأمين الأفراد (تأمينات الحياة)	12,788.89	14,101.89	11,957.01	10.3	-15.1
اجمالي الأقساط	138,957.87	146,341.08	137,466.90	5.3	-6.1

المصدر: تقرير "سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)" من

مجلة "التأمين العربي" العدد 150 الصادر في سبتمبر 2021

الشكل رقم 1: تحليل توزيع أقساط التأمين حسب الفروع في الأعوام 2018، 2019، و 2020



المصدر: الباحث إعداد من: Microsoft Excel مخرجات على بناء

: الجدول بيانات على تعليق

بعام مقارنة 2020 عام في الجزائر في التأمين أقساط إجمالي في انخفاض يلاحظ عام، بشكل- 2019.

قدره بانخفاض جزائري، دينار مليون 267,077.96 حوالي 2020 عام في الأقساط إجمالي بلغ وقد 2019 عام عن 9.2%.

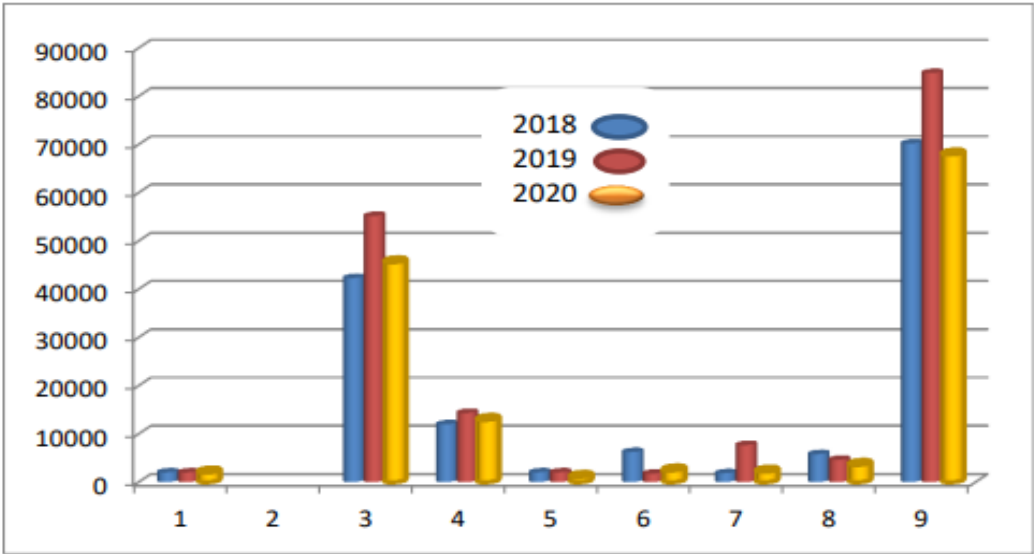
الجدول رقم 2: 2018 و 2019 بعامي مقارنة 2020 لعام الفروع حسب) التعويضات (التأمين مطالبات توزيع جزائر دينار مليار: العملة ي

الفروع	2018	2019	2020	نسبة التطور % 2019 / 2018	نسبة التطور % 2020/2019
تأمين المركبات	45,612.5	55,185.54	42,311.73	20.9	-23.3
تأمينات الحريق والمسؤولية	12,933.29	14,342.87	11,984.95	10.9	-16.4
التأمين الزراعي	1,127.08	2,030.64	2,030.64	5.8	70.2
تأمين النقل	2,461.90	1,758.36	6,227.71	-28.6	254.2
تأمين الائتمان	2,201.42	7,684.67	1,845.29	249.1	-76.0
تأمين الأفراد (تأمينات الحياة)	3,611.48	4,633.82	5,809.88	28.3	25.4
اجمالي الأقساط	67,949.19	84,799.46	70,210.67	24.8	-17.2

التأمين "مجلة من" (2020-2030) العربية التأمين لصناعة المرتقب التطور سيناريوهات" تقرير: المصدر 2021 سبتمبر في الصادر 150 العدد "العربي

ال شكل رقم 2: تحليل ت الفروع حسب) التعويضات (التأمين مطالبات وزيع في الأعوام 2018، 2019، و

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية



Microsoft Excel مخرجات على بناء الباحثين إعدادات من: المصدر

تعليق على بيانات الجدول :

يوضح الجدول أعلاه توزيع مطالبات التأمين (التعويضات) حسب الفروع لعام 2020 مقارنة بعامي 2019 و 2018، ويمكن ملاحظة ما يلي:

- تراجع إجمالي مطالبات التأمين (التعويضات) في عام 2020 بنسبة 17.2% مقارنة بعام 2019، وهو ما يعكس حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال عامي 2020 و 2021.

- تراجعت مطالبات تأمين المركبات بنسبة 23.3%، وهو ما يعكس انخفاض عدد الحوادث المرورية خلال عام 2020، بسبب الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.

- تراجعت مطالبات تأمينات الحريق والمسؤولية بنسبة 16.4%، وهو ما يعكس نقص الوعي بأهمية التأمين ضد الحرائق والمسؤولية.

- ارتفعت مطالبات التأمين الزراعي بنسبة 70.2%، وهو ما يعكس زيادة الخسائر الزراعية الناجمة عن الأحداث المناخية القاسية التي شهدتها الجزائر خلال عام 2020.

- ارتفعت مطالبات تأمين النقل بنسبة 254.2%، وهو ما يعكس ارتفاع حركة النقل خلال عام 2020 بسبب الإجراءات التنظيمية والاحترازية التي تم اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا.

- تراجعت مطالبات تأمين الائتمان بنسبة 76.0%، وهو ما يعكس نقص حالات التخلف عن السداد خلال عام 2020، بسبب الإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها لدعم الاقتصاد الجزائري.

- ارتفعت مطالبات تأمين الأفراد (تأمينات الحياة) بنسبة 25.4%، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على تأمينات الحياة خلال عام 2020، بسبب المخاوف بشأن المستقبل التي أثارها جائحة كورونا.

4. تحليل النتائج:

بعد جمع المعلومات من البيانات والمقابلات السابقة مع مسؤولين في مؤسسات التأمين، ثم تحليلها من منظور تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية، تمكنا من استخلاص التالية:

بشكل عام، يمكن القول أن أداء سوق التأمين الجزائري في عام 2020 كان جيداً بالنظر إلى الظروف الصعبة التي سادت العالم في ذلك العام. من أجل زيادة انتشار التأمين على الكوارث الطبيعية، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

جهود من جانب شركات التأمين: يجب على شركات التأمين أن تكثف جهودها لتوعية المواطنين بأهمية التأمين على الكوارث الطبيعية، وذلك باستخدام التقنيات الجديدة. كما يجب عليها تقديم تسهيلات عند الاكتتاب، وتحفيز المكلفين بتسويق هذا المنتج.

جهود من جانب الدولة: يمكن للدولة أن تدعم التأمين على الكوارث الطبيعية من خلال تقديم تسهيلات ضريبية، ووضع آليات جديدة لمراقبة إلزامية التأمين.

هناك عاملين أساسيين لزيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي في الجزائر، هما:

- نشر الوعي التأميني: يجب العمل على نشر الوعي التأميني لدى الأفراد، وذلك من خلال برامج توعية تبدأ من المدارس والجامعات، إلى المؤسسات، لشرح أهمية وفوائد التغطية على مختلف الأخطار لحماية الشخص وعائلته.

تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية

-تفعيل السوق المالي: يجب تفعيل السوق المالي الجزائري، وخلق أسواق وفرص استثمار مالية مستقرة، للسماح لشركات التأمين بعرض منتجات توفير واحتياط وبرامج تأمين على الحياة تلبي مطالب الزبون الجزائري، وتضمن النجاعة والأمان الماليين. بالإضافة إلى هذين العاملين الأساسيين، فإن جائحة كورونا قد خلقت احتياجات جديدة في مجال التأمين على الحياة والتأمين الطبي، وجب على شركات التأمين وضع حلول لها، وتقديم منتجات تلبي هذه المتطلبات.

إن زيادة أقساط التأمين على الحياة والتأمين الطبي في الجزائر يتطلب جهودًا مشتركة من قبل كل من شركات التأمين والسلطات العمومية والمجتمع المدني. وبعد نشر الوعي التأميني وتطوير المنتجات التأمينية وتنشيط السوق المالي من أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف. وفيما يلي بعض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل المعلومات والبيانات حول تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية:

-على الرغم من طبيعته الإلزامية، لا يزال الإقبال على التأمين على الكوارث الطبيعية في الجزائر متواضعًا. يعود ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ضعف الوعي التأميني، ونقص وسائل الرقابة على هذا النوع من التأمين.

-تبرز ممارسات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات التأمين مدى التزام هذه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية. مما يؤكد هذا صحة الفرضية بأن قطاع التأمينات يلعب دورًا مهمًا في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر، من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والشركات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث.

5. خاتمة:

مدى تأثير قطاع التأمينات الايجابي على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية بمفهومه الحديث، أي في ظل المسؤولية الاجتماعية، هو حقيقة وجدت تطبيقها في المجال الاقتصادي، حيث تمثل أساسًا قويًا للتطور نحو مفاهيم اجتماعية حديثة. كان الهدف من هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

فهم دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتكنولوجية في الجزائر. تحديد مجالات التدخل الممكنة لقطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية.

اقترح توصيات لتعزيز دور قطاع التأمينات في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية.

توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بأن الإقبال على التأمين على الكوارث الطبيعية في الجزائر لا يزال متواضعًا. يعود ذلك إلى عدة أسباب، من بينها ضعف الوعي التأميني، ونقص وسائل الرقابة على هذا النوع من التأمين. ويؤكد هذا صحة الفرضية بأن قطاع التأمينات يلعب دورًا مهمًا في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر، من خلال توفير الحماية المالية للأفراد والشركات والحكومات من الخسائر التي قد تتكبدها نتيجة وقوع هذه الكوارث. وتتجلى قيمة هذا الموضوع أيضًا من خلال محاولة توفير وتوضيح تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تساعدنا الدراسة على نشر ثقافة التأمين. وبشكل عام، يمكن أن تساهم دراسة موضوع تأثير قطاع التأمينات على التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتقنية في الجزائر في ظل المسؤولية الاجتماعية في تطوير قطاع التأمين في الجزائر، وجعله أكثر مسؤولية وفعالية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

6. قائمة المراجع:

المصادر:

1- تقرير عن السوق التأمين الجزائري، سيناريوهات التطور المرتقب لصناعة التأمين العربية (2020-2030)، مجلة التأمين العربي، العدد 150 : سبتمبر 2021.

المراجع:

باللغة العربية:

1- عجيلات، ف. ن. (2011). المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية: دراسة حالة شركة الاتصالات الأردنية. (أطروحة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط). الصفحات 25-26.

2- إبراهيم، ر. ص.، مجاهد، ع. م. أ.، الدويش، ع. ف. ب. (2018). أثر الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الكويتية: مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 5، 1-20.

3- وزارة الصحة. (2020). مرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس 2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا – كوفيد-19. الجريدة الرسمية، العدد 6867

باللغة الأجنبية:

4- United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNISDR). (2012). Making cities resilient report 2012: My city is getting ready! A global snapshot of how local governments reduce disaster risk (Second edition). من. استرجع في 27 ديسمبر، 2024، [https://doi.org/10.1016/0007-6813\(91\)90005-G](https://doi.org/10.1016/0007-6813(91)90005-G)

5- Carroll, A. B. (1991). The pyramid of corporate social responsibility: Toward the moral management of organizational stakeholders. Business Horizons, 34(4), 39-48. [https://doi.org/10.1016/0007-6813\(91\)90005-G](https://doi.org/10.1016/0007-6813(91)90005-G)

6- Sankar, G., Gomathi, J., & Srinivasulu, Y. (2014). Contemporary sustainable development practices in Indian hospitality sector: Triple bottom line approach. European Academic Research, 2(9), 11919-11932. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4204732>

- 7- Loubergé, H. (2015). From The Geneva Papers on Risk and Insurance to The Geneva Risk and Insurance Review. The Geneva Papers on Risk and Insurance Theory, 40(2), 97-101.
- 8- United Nations Office for Disaster Risk Reduction. (2022). Global assessment report on disaster risk reduction: Our world at risk: Transforming governance for a resilient future. <https://www.undrr.org/publication/global-assessment-report-disaster-risk-reduction-2022>
- 9- International Association of Insurance Supervisors (2023). A call to action: The role of insurance supervisors in addressing natural catastrophe protection gaps(pp. 25-26). <https://www.iaisweb.org/uploads/2023/11/IAIS-Report-A-call-to-action-the-role-of-insurance-supervisors-in-addressing-natural-catastrophe-protection-gaps.pdf>

7. ملاحق :

الجزيرة الرسمية	عدد 6862 مكرر - 20 رجب 1444 (24 مارس 2023)
(ب) منع أي تنقل لكل شخص خارج محل سكناه، إلا في حالات الضرورة القصوى التالية: - التنقل من محل السكن إلى مقرات العمل، ولا سيما في المرافق العمومية الحيوية وللغابات الخاصة وللمين البحرية في القطاعات والمؤسسات الأساسية المحددة بقرارات السلطات الحكومية المعنية، مع مراعاة الحواشي التي تحددها السلطات الإدارية المعنية من أجل ذلك؛ - التنقل من أجل اقتناء المنتجات والسلع الضرورية للحيات، بما في ذلك اقتناء الأدوية من الصيدليات؛ - التنقل من أجل التعاطب في العيادات والمستشفيات والمستشفيات ومختبرات التحليلات الطبية ومراكز الفحص باللقحة وغيرها من المؤسسات الصحية، أقراص التشخيص والاستشفاء والعلاج؛ - التنقل لأسباب عائلية ملحة من أجل مساعدة الأشخاص الموجودين في وضعية صعبة، أو في حاجة إلى الإغاثة. (ج) منع أي تجمع أو اجتماع لمجموعة من الأشخاص مهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك، وستبقى من هذا المنع الاجتماعات التي تعقد لأغراض معينة، مع مراعاة التدابير الوقائية المقررة من قبل السلطات الصحية؛ (د) إغلاق المحلات التجارية وغيرها من المؤسسات التي تستقبل العموم خلال فترة حالة الطوارئ الصحية المعلنة، ولا يمكن فتح هذه المحلات والمؤسسات من قبل أصحابها إلا لأغراض شخصية فقط. القادة الثالثة عملاً بأحكام المادة الثالثة أعلاه، يتخذ ولاه الجهات وعمال العمالات والأقاليم، بموجب الصلاحيات الممنوحة لهم طبقاً للصيغ التشريعية والتنظيمية، جميع التدابير التنفيذية التي يستلزمها حفظ النظام العام الصحي في ظل حالة الطوارئ المعلنة، سواء كانت هذه التدابير ذات طابع وقائي أو علاجي، أو كانت ترمي إلى فرض أمر بحجر صحي اختياري أو إجباري، أو فرض قيود مؤقتة على إقامة الأشخاص بمسكنهم، أو الحد من تنقلاتهم، أو منع تجمعيهم، أو إغلاق المحلات المفتوحة للعموم، أو إقرار أي تدبير آخر من تدابير الشرطة الإدارية.	مرسوم رقم 2.20.293 الصادر في 29 من رجب 1444 (24 مارس 2023) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19. رئيس الحكومة، بناءً على الدستور، ولا سيما المصلين 90 و 92 منه؛ وعلى التوجيهات التنفيذية الصادرة من منظمة الصحة العالمية؛ وعلى التطوير الشرفي بمقتضى قانون رقم 1.75.968 الصادر في 25 من صفر 1397 (15 فبراير 1977) للملحق بأحكامات العالم، كما وقع تغييره وتتميمه؛ وعلى المرسوم الملكي رقم 554.65 الصادر في 17 من ربيع الأول 1387 (26 يونيو 1967) بمقتضى قانون يتعلق بموجب التصريح ببعض الأراضي وتدابير وقائية للقضاء عليها؛ وعلى المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1444 (23 مارس 2023) للملحق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإغلاق فيها؛ والتنظر إلى ما تقتضيه الضرورة للتحية من تدابير بحسب الحاجة لمواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19؛ وبإقرار من وزير الداخلية ووزير الصحة؛ وبعد المداولات في مجلس الحكومة، رسم ما يلي: المادة الأولى تنطبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1444 (23 مارس 2023)، ولا سيما المادة الثانية منه، يعلن عن حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني إلى غاية يوم 20 أبريل 2023 في الساعة السادسة مساءً، وذلك من أجل مواجهة تفشي فيروس كورونا - كوفيد 19. المادة الثانية في إطار حالة الطوارئ الصحية المعلنة بشكاً للمادة الأولى أعلاه، تتخذ السلطات العمومية المعنية بالتدابير اللازمة من أجل: (أ) عدم معارضة الأشخاص لأجل سكاكهم مع اتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة، طبقاً لتوجيهات السلطات الصحية؛